البناء الارتكـــــازي في المجتمـــــع المدنـــــي

Infra- structure to civil society

بابل / مكي محمد ردام
رئيس باحثين متقاعد

لا يمكن لأي قطـــاع من القطاعات الاقتصادية او الاجتماعية ان يؤدي نشاطه القطاعي بكفاءة عالية دون متانة ورصانة البناء التحتاني (infra-structure) الخاص به، لا سيما ان عصر اليوم يتميز بالتوسع عمودياً وافقياً لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة (القطاع الصناعي، الزراعي، الخدمات... الخ).

فكما هو الحال بالنسبة لهذه القطاعات، ينطبق الامر ايضاً على المجتمع المدني في القطاع السياسي والبناء التحتاني الخاص به.

ففي المجتمعات التي سبقت غيرها والتي اختارت الطريق الحر مسلكاً في الرؤية والبناء، لم تكن تحتاج الى هدم اصنام في الفكر والسلوك لعدم وجود هذه الاصنام من جهة او عدم فاعليتها في ضمير المجتمع الغربي الحر المنفتح اصلاً على كل ما هو جديد حتى وان جاء من خارج حدود مجتمعه الفكرية او الاجتماعية او الفنية والجمالية. بل غالباً ما يميل الى التعاطف والتفاعل مع ما يفد اليه ليشمل ايضاً تلك الافكار التي تحرض على تدمير وتقويض المجتمع القائم ومؤسساته، فنظرية (التحرر الوطني) وحركاتها التي تشكلت في النصف الثاني من القرن الماضي وما كانت تهدف اليه من تقويض لاركان المجتمع الغربي بكافة مؤسساته الفكرية والمادية قد وجدت تفهماً واستيعاباً منقطع النظير لدى المجتمع الحر الاوربي او الامريكي تبعه دعم غير محدود وتشكيل منظمات غير حكومية (Non Government Organization) (N.G.O) مؤيدة ومساندة لم تتمكن التشكيلة الفرقية من كبح جماحها او الحؤول دون ايصال المعونات الشعبية ذات الطابع الاجتماعي من مختلف الاوساط كحركات التحرر في العالم الثالث كما اصطلح على تسميته آنذاك.

وهكذا فإن مؤسسات المجتمع المدني الغربي والتي تشكلت تأريخياً بناء على حاجات تطلبتها ضرورات اجتماعية قطاعية لتقوم بأعباء محددة لا بد منها، كالحاجة الاجتماعية التي ظهرت مع القانون والجريمة والعقاب وادت الى تشكيل نقابات المحامين ثم انبثاق مؤسسة حقوق الانسان بل تعدت ذلك الى حماية حقوق جديدة معروفة (التأليف، النشر، الاختراع) وحقوق الحيوان.. هذه التشكيلات المعايشة والمسايرة للمجتمع الغربي اصبحت حقيقة قائمة، راسخة وبناء تاريخياً انسانياً اجتماعياً مندرجاً بدون قفزات فوق المجتمع.

اما التجربة العراقية الجديدة التي تحاول الاندماج في البناء العالمي (قسراً) والتي بدأت عقب الانقلاب السياسي الحاصل بعد انهيار المؤسسات القمعية للنظام السابق والاعلان عن تبني نظام آخر جديد، اتضحت احد معالمه، بالانتقال من نظام الحزب الواحد الى طريق التعددية، وعلى صعيد الرغبة والنيات الحسنة التي ترافق عادة كل تغيير في الهيكل السياسي للمجتمع على ان الفكرة التي نريد ايصالها الآن هي ان البناء التحتاني او القاعدة المادية للمجتمع الديمقراطي يجب ان تتشكل كحاجة وضرورة لإداء النظام الجديد في مهماته الجديدة.

فإذا كان القطاع الصحي مثلاً قد نشأ عند تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١ فقد كان البناء التحتاني لهذا القطاع (صفراً) والذي يتمثل في:

-المستشفيات والمراكز الصحية.

- المعاهد والمؤسسات العلمية التدريبية.

- الملاك الصحي.

ونتيجة لتأسيس هذه المؤسسات وتطورها نشأت علاقة جديدة هي ما يسمى بال (الوعي الصحي) والذي يقابله في موضوعنا بال(الممارسة الديمقراطية، والمجتمع المدني)، فكان تطور القطاع الصحي - وكما قلنا مثلاً- يسير منسجماً مع تطور عناصره الارتكازية الأساسية، وبشكل متوازن مع حاجة المجتمع للتخلص من الامراض المتوطنة او الاوبئة التي تصيب او تنتشر في مجتمع معين دون آخر تبعاً للبيئة المحلية ذات الخصائص المعينة لنوع معين من الامراض دون غيره.

لذا فإن اهمية البحث في المقدمات الاساسية للمجتمع المدني العراقي على اعتبار ان تشكيل بعض هذه المؤسسات قد جاء عبر مخاض جماهيري وشعبي في العقود المبكرة من هذا القرن وشمل تشكيل عدد من الاحزاب والصحف اليومية، والمجالس البرلمانية، ثم توقف ذلك تبعاً لإنكماش الوضع السياسي لمؤسسات المجتمع المدني لأنها ابتلعت لمدة ٣٥ عاماً من التاريخ العراقي الحديث، بإستثناء ما هو عالق في ذاكرة الكهول والكبار من ابنائه.

فبناء المجتمع الديمقراطي بدون المقدمات الاساسية والبناء التحتاني الضروري لا يكون قوياً ومتيناً اذا لم يأت كإستجابة لحاجة اجتماعية ضرورية لتطور المجتمع ونضوجه لنوع جديد من الممارسة الانسانية التي تعد مرحلة اعلى رقياً من سابقتها، تلك الممارسة الديمقراطية فهي اذن نوع من الآلية الاجتماعية التي يتوصل اليها الضمير الاجتماعي عبر طليعته الداعية، المثقفة التي ستدخل في نوع جديد من الصراع على المؤسسات الفكرية القديمة، او مع المؤسسات الحكومية التقليدية القائمة، المتنفذة، والتي لم تزل تتعكز على المفاهيم السابقة، هذا الصراع الجديد بين مفهومين مفهوم بال يحاول التشبث بالبقاء دفاعاً عن مصالحه الآنية وآخر جديد، وليد مادته الجموع الانسانية - غير الواعية- لتداخلات هذه المرحلة.

بهذه الطريقة يمكن ان تتشكل القاعدة المادية لمؤسسات المجتمع المدني، وليست بالطريقة التي يشهدها اليوم العراق الجديد، بصيغ مصطنعة مفتعلة واحياناً مستوردة بمفاهيمها ومصطلحاتها حتى تصل لحد اقامة الندوات والاجتماعات بالتعريف وكيفية تطبيق الديمقراطية، لذا فإن صيغة تشكيل مؤسسات المجتمع المدني التي نشهدها وتوسعها راح يزيد من هامشيتها مما ابرز جوانب عدم فاعليتها بل وعجزها عن استيعاب وهضم المرحلة الدقيقة والشديدة السخونة، فأكثرية هذه المؤسسات لم تصدر حتى النظام الداخلي في تنظيم عملها الا بعد مرور مدة طويلة على تأسيسها وانتماء الجمهور اليها كما ان بعض هذه المؤسسات قد تشكلت لأسباب اخرى غير المعلنة، وهي غالباً ما تتكون من مكتب واعلان لوجودها من غير ان يكون لها بعداً اجتماعي، مناسب فهي مشكلة من اخوان واقارب ومقربين بما يكفي هيكل المؤسسة فقط.

معايير جديدة لايجار الاراضي الزراعية

المدى- سناء النقاش

تم وضع معايير جديدة لتأجير الاراضي الزراعية على وفق خطة لاعادة النظر في بدلات الايجارات اعلن ذلك الدكتور عبد الحسن الحكيم الناطق الرسمي باسم وزارة الزراعة وقال:

قامت الهيئة العامة لتنظيم الاستثمارات الزراعية باعادة النظر في بدلات ايجار الارضي الزراعية المؤجرة وفقاً لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣.

واضاف:- ان المعايير الجديدة وضعت بموجب موقعها وقربها او بعدها عن الطرق الرئيسة ومصادر الطاقة الكهربائية ومحطات تجهيز الوقود والاهم من ذلك مدى توفر الحصة المائية لها وقربها من الانهار المغذية وقد اقر مجلس الوزراء هذه المعايير على ان يتم تنفيذها مع بداية عام ٢٠٠٥ .

سوق العقار في بغداد يعاني من الركود

المدى / ستار الحسيني

خضع سوق العقار في بغداد للركود الواضح رغم صدور قرارات كثيرة تشجع على التملك والاستثمار في هذا المضمار، فالقرارات الجائرة التي أصدرها النظام السابق والتي كانت تحد من حرية التملك في بغداد - وهي ضد حقوق الانسان طبعاً - وعلى رأسها القرار الذي يقول أن أي عراقي حتى لو ولد في مدينة بغداد وهو منحدر من اصل جنوبي أو من بعض المدن لا يحق له التملك، وحصر حقوق التملك لمن أدرك تسجيل نفوسه قبل عام ١٩٥٧ في بغداد وهذا القرار وغيره من القرارات شملتها رياح التغيير في الوضع الجديد فألغي هو وما تبعه من قرارات في هذا الشأن.

وبرغم هذا التغيير فان سوق العقار لم يتغير في بغداد وضواحيها بل أن بدلات الايجار التي شهدت انتعاشاً ملموساً بقدوم بعض الشركات العالمية لتنفيذ مشاريع كانت قد احيلت عليها واتخذت من البيوت والعمارات مقرات لها شهدت هي الاخرى ضموراً واضحاً وبات الطلب على الاستئجار من قبل الاجانب يكاد ينعدم نتيجة مغادرة الشركات العربية والاجنبية وبقية المنظمات الانسانية.

وعلى النقيض من قلة الطلب على العقارات التي يستأجرها الاجانب فقد كثر الطلب بل ارتفع سعر بدلات الايجار على العقارات الصغيرة والشقق السكنية نتيجة النمو السكاني الطبيعي وقدوم اعداد من طالبي العمل من بقية المحافظات لكثرة ولتنوع فرص العمل في بغداد قياساً بالمحافظات.

ولو توقفنا عند كل القرارات التي صدرت منذ اكثر من عام لبناء وحدات سكنية تأوي الآلاف من العوائل التي لا تملك سكناً لها لوجدنا أن ما نفذ وما ينفذ الآن لا يسد ٥٪ من الحاجة الحقيقية للوحدات السكنية، هذا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان ما شرع ببنائه الآن لا يجهز للسكن إلا بعد اكثر من سنة في اقل تقدير وهذا ينذر بكارثة امنية اخرى لو استعادت الدولة سلطتها على المباني التي استولت عليها عوائل لا حصر لها بعد ان سقط النظام وهددت بالرحيل فستشكل مشكلاً امنياً باتت معالمه واضحة. أما بشأن القرارات الادارية في التشجيع على الاستثمار العقاري فما زالت اغلب القرارات التي تحد من هذا النشاط نافذة في القانون العراقي ذلك ان قانون الايجار الخاص بالسكن يلزم العقد بين المؤجرين بان لا تزيد بدلات الايجار للعقار المذكور على ٥٪ من قيمته التقديرية وطبعاً القيمة التقديرية تخضع حتماً لتقديرات دوائر الضريبة المعروفة بنظافة بعض موظفيها ويدفع من هذه القيمة قرابة ٣٥٪ ضريبة، ونسبة معينة للاندثار ويصبح ما لا يزيد على ٣٪ في احسن حالته هو عملية استرداد رأس المال وهذه عملية غير مجدية للمستثمرين حسبما قال احد الخبراء لأن أي مبلغ مودع في أي مصرف عراقي قد تصل نسبة الفائدة فيه للوديعة الثابتة إلى ١٠٪ من قيمة المودعات وهذا إذا ما كان الاستثمار للاموال باسواق اخرى غير سوق العقار. ويقول علي الربيعي.. مستثمر عقارات في منطقة زيونة أن كل الدعم الذي تقدمه الدولة للمواطن للبناء او التملك لا يفي بربع قيمة العقار وطبعاً العقارات الصغيرة وليست عقارات مناطق الجادرية والمسبح والمنصور وزيونة وغيرها. ويرى الربيعي ان الدولة ستواجه كارثة اخرى لا تقل اهمية وخطورة عن الكارثة الامنية وهي ردود الافعال السلبية لآلاف العوائل التي لا تملك سكناً بل يهدد المصير المستقبلي للشباب الذي يطمح بالزواج في شقة منفردة او دار سكن صغيرة.

(صفقة تجارية بموجب برنامج تأمين قصير الأجل مع العراق)

قال مصدر مخول في البنك المركزي العراقي أن بنك الاستيراد والتصدير الامريكي وافق على اول صفقة تجارية بموجب برنامجه الخاص بالتامين قصير الاجل مع العراق. واضاف ان البنك سيقدم تأمينا على صفقة بيع شركة (تيفا) بولاية نيوجرسي وهي آلات رش ولوازم خاصة بمبيدات الحشرات للشركة العامة لتسويق الادوية والمعدات الطبية التابعة لوزارة الصحة العراقية، وسيدعم تأمين البنك كتاب اعتماد صادر عن بنك التجارة العراقي ويصادق عليه بنك (مورجان تشيس) مؤكدا انه تم الاتفاق مع البنك على العمل لتلبية الاحتياجات الانية والمساهمة بإعادة اعمار العراق الى جانب الاحتياجات المتوسطة والطويلة الاجل لاعادة بناء اقتصاد متنوع وقابل للاستمرار. هذا وتسعى الدولة الى خلق هيكل مستقل فعال للبنك المركزي العراقي لتقديم الخدمات وعقد الصفقات والاشراف على النظام المصرفي مع تأسيس خدمات المقاصة الحديثة للبنك من نظرائه في دول العالم

(العراق يفقد خيارا لتمويل مشروعاته النفطية)

أعلن أحد مسؤولي وزارة النفط يوم السبت الماضي لمراسل وكالة انباء عراقيون ان العراق فقد خياراً لتمويل المشروعات النفطية بإلغائه خطة اقتراض بقيمة (١,٤) مليار دولار مما يثير المزيد من الشكوك بشأن قدرته الابقاء على مستوى انتاجه. واضاف أن هذا العرض كان قدم من اتحاد مصارف يقوده بنك امريكي كان يشمل رهن صادرات نفطية لعدم التوصل الى الاجتماع على كيفية دعوة الشركات الاجنبية بسبب عدم استقرار الوضع الامني الذي عطل الاستثمارات. واكد ان خطة الاقتراض كانت جيدة وتستند الى الاحتياجات الفنية ولا تتضمن التدخلات السياسية التي عادةً ما تشهدها الساحة العراقية. واشار الى ان وزارة النفط تدرس حالياً امكانية تخفيض الاسعار المحلية للمنتجات النفطية عامة وذلك لقرب حلول فصل الشتاء حيث من المتوقع قريباً اتخاذ قرار بتخفيض الاسعار خلال الشهر القادم آخذاً بنظر الاعتبار مستوى الدخل الفردي للمواطن العراقي. ويذكر ان الوزارة ستبدأ تنفيذ خطة لتطوير المصافي من خلال توسيعها بإضافة طاقة تحويلية وقد خصص لهذه الخطة مليار دولار بتوسيع المصافي الثلاثة القائمة و(٢,٧٥) مليار دولار لإقامة مصفى جديد.

الحكومة العراقية تعتزم إعادة بناء اسطول طيران وطني

صرح وزير النقل لؤي العرس أن الحكومة العراقية تنوي ضخ استثمارات في الخطوط الجوية العراقية لأعادة بناء اسطول طيران وطني. وبين الوزير أنه سيجتمع قريبا مسؤولون عراقيون مع مسؤولين من شركة بوينغ لتقرر الحكومة ما اذا كانت ستعتمد الشركة الاميركية ام منافستها الاوروبية ايرباص. هذا وكانت ايرباص قد وقعت عقدا قبل حرب الخليج لتزويد العراق بحوالي ست طائرات من طراز ايه ٣١٠، وسدد العراق دفعة مقدمة قيمتها ١٢ مليون دولار الى ايرباص قبل ١٦ عاما تقريبا كجزء من ثمن الصفقة التي لم تتم. ومن جهة أخرى اكدت مصادر موثوق بها أن بوينغ مؤهلة للفوز كثيرا بعقود في العراق في ظل النفوذ الاميركي في البلاد. وتجدر الإشارة الى أن الخطوط الجوية العراقية كانت تملك أسطولا ضخما قبل حرب الخليج، وتقوم حاليا بتسيير عدة رحلات أسبوعية الى عمان ودمشق باستخدام طائرتين مستعملتين من طراز بوينغ ٧٣٧ حصلت عليهما قبل ثلاثة اشهر مقابل ٣,٨ مليون دولار.

السياحة ترفع وتيرة النمو الاقتصادي في المغرب

الناتج الداخلي الإجمالي للإدارة العمومية يشهد تحسنا ملموسا برغم ارتفاع أسعار النفط

الرباط - من منجي ميغري

توقعت المندوبية السامية للتخطيط المغربية أن ترتفع وتيرة النمو الاقتصادي في المغرب، خلال العام الجاري إلى ٣,٥ في المائة، وذلك نتيجة التنامي المنتظر للناتج الداخلي الإجمالي الزراعي المقدر بـ٤ في المائة، والتوجه الإيجابي لباقي الأنشطة القابلة للمتاجرة المقدر بـ٣,٥ في المائة.

وأكدت المندوبية في مذكرة بشأن الحالة الاقتصادية لعام ٢٠٠٤ أن القطاع المعدني سيشهد تحسنا ملحوظا بالنظر للارتفاع الحاصل من إنتاج الفوسفات ومشتقاته، وتوقعت أن يشهد قطاع الطاقة نموا برغم التزايد المهم لأسعار البترول، مبرزة أن الصناعات التحويلية قد تعرف تباطؤا نسبيا نتيجة انخفاض إنتاج الصناعات الكيمياوية.

وأفادت المذكرة أن الناتج الداخلي الإجمالي للإدارة العمومية قد يشهد تحسنا ملموسا، على إثر ارتفاع أجور بعض الفئات من الموظفين، في وقت يمكن فيه أن يشهد قطاع الخدمات ارتفاعا طفيفا بالموازاة مع تطور عدد المبيتات السياحية.

وأشارت المذكرة إلى أن الطلب الداخلي يمكن أن يحقق نموا ملحوظا، خلال السنة الجارية، إذ قد يشهد الاستهلاك العمومي ارتفاعا يقدر بـ٧,٨ في المائة، مستفيدا من دعم نفقات التسيير، مبرزة أنه يتوقع أيضا أن يتعزز نمو الاستهلاك الخاص ليصل إلى حوالي ٥ في المائة، وذلك، على الخصوص، نتيجة تحسن الدخل الزراعي، والزيادة في أجور الموظفين، وكذا النمو المعتدل لمعدل التضخم المقدر بـ١,٨ في المائة. كما يرتقب أن يشهد التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت تزايدا بنسبة ٨,٨ في المائة.

وأضافت المذكرة أن عدد النشيطين المشتغلين ارتفع بـ٢,٣ في المائة ،خلال النصف الأول من السنة الجارية، في حين سجل معدل البطالة زيادة قدرها ٠,٥ نقطة، ليستقر عند ١٢,١ في المائة، مبرزة أن هذا الارتفاع طال كلا من الوسطين الحضري والقروي، ومس بالخصوص الذكور والسكان الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما، وكذا حاملي الشهادات.

وسجلت المذكرة أن المبادلات التجارية تميزت خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٤ بتفاقم حاد في العجز التجاري بلغ ٣١,٨ في المائة، مقارنة مع المدة نفسها من السنة الماضية، مما أدى إلى تراجع معدل تغطية الواردات بالصادرات بـ٨,٧ نقطة، مقارنة مع معدل الأعوام الخمسة الماضية.

وترى المذكرة أن الواردات من المواد الاستهلاكية والطاقة اسهمت بقدر مهم في هذا التطور السيئ، غير أنها تعد أن تحسن تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج، وكذلك مداخيل السياحة، مكنا من تقليص آثار العجز التجاري على الميزان الجاري، مشيرة إلى أنه لا يبدو أن ارتفاع الصادرات بـ٣,٨ في المائة، خلال المدة ذاتها، قد استفاد من تنامي الطلب الخارجي الموجه للمغرب، ومن التطور الملحوظ للتجارة العالمية.

من جهة أخرى ذكرت المذكرة أن تحسن احتياطي الصرف من العملة الصعبة بحوالي ٢١,٨ في المائة، خلال النصف الأول من السنة الجارية، مكن من تغطية ما يعادل سنة كاملة من استيراد البضائع، مقابل ١١ شهرا خلال السنة الماضية.

كما عرفت الكتلة النقدية زيادة نسبتها ٩,٥ المائة أواخر شهر حزيران الماضي، مما دفع بنك المغرب للتدخل من أجل استيعاب السيولة الفائضة، فيما شهدت القروض انتعاشا بنسبة ٨,٤ في المائة، مستفيدة من استمرار تراجع معدلات الفائدة، حيث انتقلت المعدلات المتداولة بين البنوك من ٢,٥٨ في المائة خلال الربع الأول من السنة إلى ٢,٣ في المائة خلال الربع الثاني.

وسجل المصدر ذاته أن تسعير الدرهم مقابل الدولار عرف تحسنا قدر بـ٤,٩ في المائة، فيما تراجع بنسبة ١,٧ في المائة مقابل اليورو، وذلك في نهاية شهر أيلول ٢٠٠٤ بالمقارنة مع المدة نفسها من السنة الماضية.

وانخفضت المداخيل العادية للخزينة العمومية خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة الحالية بـ٢,٦ في المائة، نتيجة عدم إنجاز عمليات الخصخصة، فيما سجلت النفقات نموا قدره ٦,٢ في المائة، جراء تحسن أجور الموظفين خصوصا.

٤٣٪ نسبة العائلات العراقية التي تعاني من الفقر

بين تقرير صادر عن الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات أن نسبة العائلات الفقيرة في المستوى المعاشي تبلغ ٤٣٪ من الاسر العراقية، وتصل نسبة العائلات المتوسطة الى ٤٤٪، في حين تبلغ نسبة الأسر ذات المستوى المعاشي الجيد ٢٪. وأوضح التقرير الذي شمل ٢٨٥٠٠ أسرة في جميع أنحاء العراق أن محافظة القادسية جنوب العراق هي أكثر المحافظات التي تعاني من الناحية الغذائية، وأن محافظة السليمانية شمال العراق من الاماكن التي لا تعاني مشاكل من الناحية الغذائية. وأشار التقرير الى ان ٢٢٪ من السكان لم يلتحقوا بالتعليم، وأن ١١٪ أكملوا المراحل الدراسية بعد الاعدادية و ٩٪ أكملوا الاعدادية و١٥٪ لم يكملوا المرحلة الابتدائية. وتجدر الأشارة الى أن معدل دخل الاسرة العراقية الشهري يبلغ ١٢٧ دولاراً.

العمالة الإندونيسية غير القانونية تبدأ مغادرة ماليزيا

غادر ماليزيا آلاف المهاجرين الإندونيسيين الموجودين بصفة غير قانونية على أراضيها بعد أن منحتهم مهلة للمغادرة وتجنب الغرامة.

وتتوقع ماليزيا أن تقل قواربها ٢٠ ألف مهاجر إندونيسي يوميا عبر المضيق الذي يربط بين البلدين لحين انقضاء مهلة السماح المحددة قبل تغريم المخالفين وترحيلهم قسراً. وبدأت المهلة في التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول الماضي وتنتهي في الرابع عشر من تشرين الثاني الحالي.

من جهتها تقوم الحكومة الإندونيسية حاليا باتخاذ الإجراءات الضرورية لتسهيل عودة هؤلاء العمال، إذ ستوفر وسائل نقل عام في أقرب الموانئ إلى مدن وقرى العمال العائدين.

ومن المقرر أن يزور وزير القوى العاملة والهجرة الإندونيسي فهمي إدريس العاصمة الماليزية كوالالمبور قريبا ليقوم بالتنسيق مع نظيره الماليزي بشأن مسألة ترحيل حوالي ٦٠٠ ألف من العمال الإندونيسيين غير القانونيين من ماليزيا في كانون الثاني المقبل.

وقال مسؤول إندونيسي بوزارة القوى العاملة والهجرة إن زيارة إدريس لماليزيا تستهدف ضمان عملية ترحيل تدريجية وإنسانية للعمال، والتأكيد على أن إندونيسيا ستعزز الإجراءات الأمنية على الحدود بين البلدين لمنع تسلل العمال مجددا بصورة غير قانونية.

يذكر أن لدى ماليزيا أكثر من مليون مهاجر غير قانوني، وهذه ثاني حملة تنفذها لترحيل مهاجرين إندونيسيين عبروا الحدود بحثا عن أجر أعلى. ويوجد أيضا عمال من الفلبين والصين ودول أخرى بجنوب آسيا يقيمون بصفة غير قانونية.